E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1_ 13
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د إياد خلف حسين العنبر	14_35
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	36_53
4	اليمين السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د: حازم علي حمزة	54_69
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د عبير محمد عبد	70_90
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	91_105
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د .خالد هاشم محمد	106_119
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	120_135
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د علي غسان سامي	136_151
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	152_171
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	172_189
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	190_213

13	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	228_214
14	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	244_229
15	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	260_245
	مراجعة مقال م.د. سارة شكر احمد	أ _ د
	مراجعة مقال هدى عبد الحسين فياض ناصر	ذ_ ش

ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م[∇]

The management of disputed areas and their impact on Iraqi national security after 2003

م.م آيات احمد سلمان* Ayat Ahmed Salman

الملـــــــخص :

تُعدّ المناطق المتنازع عليها من أبرز الإشكاليات السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003، إذ ارتبطت بتعقيدات دستورية وصراعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وقد شكّل غياب الحسم القانوني والدستوري لهذه المناطق، وفي مقدمتها كركوك، بيئة خصبة للتوترات السياسية والانقسامات المجتمعية، ما انعكس سلبًا على الأمن الوطني العراقي. كما أدى الخلاف حول إدارتها إلى إضعاف سلطة الدولة وخلق فراغات أمنية استغلتها الجماعات المسلحة والإرهابية لفرض نفوذها. إن معالجة هذه الإشكالية عبر آليات توافقية قائمة على الحوار وتقاسم السلطة والموارد، تمثل خطوة أساسية لتعزيز الاستقرار الوطني والحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها.

الكلمات المفتاحية : المناطق المتنازع عليها ، الامن الوطني ، العراق ، السياسات الحكومية.

Abstract :

The disputed territories represent one of the most complex political and security challenges in Iraq after 2003, closely linked to constitutional ambiguities and conflicts between the federal government and the Kurdistan Regional Government. The lack of a definitive legal and constitutional settlement, particularly in Kirkuk, has created fertile ground for political tensions and social divisions, negatively affecting Iraq's national security. Disagreements over their administration have weakened state authority and generated security vacuums that were exploited by armed and terrorist groups to expand their influence. Addressing this issue through consensual mechanisms based on dialogue, power-sharing, and resource management is a fundamental step toward enhancing national stability and safeguarding Iraq's unity and sovereignty

Keywords: disputed territories, national security, Iraq, government policies.

[∇] تاريخ التقديم : 2025/8/18 تاريخ القبول: 2025/9/14 تاريخ النشر: 2025 /9/30

* الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية Ayat-ahmed@uomustansiriyah.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمـــــة :

تشكل المناطق المتنازع عليها في العراق إحدى القضايا الجوهرية التي برزت بوضوح بعد عام 2003، نتيجة للتغيرات السياسية والدستورية التي شهدها البلد عقب سقوط النظام السابق. وقد مثّلت هذه المناطق، وفي مقدمتها محافظة كركوك وبعض الأقضية والنواحي الممتدة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، محورًا للتجاذبات السياسية والصراعات القومية والإثنية، لما تنطوي عليه من ثروات طبيعية وموقع جغرافي استراتيجي. إن غياب الحسم النهائي لهذه الإشكالية وفقًا للمادة (140) من الدستور العراقي، أدى إلى تفاقم الخلافات بين بغداد وأربيل، وأوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. وقد انعكست هذه الأوضاع بشكل مباشر على الأمن الوطني العراقي، من خلال إضعاف سلطة الدولة وفتح المجال أمام الجماعات المسلحة والإرهابية لاستغلال الثغرات الأمنية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة إدارة هذه المناطق والبحث عن آليات توافقية لمعالجتها، بوصفها مدخلًا رئيسًا لتحقيق الاستقرار الوطني والحفاظ على وحدة العراق وسيادته.

اهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات أساسية، يمكن بيانها كالآتي:

1. يسهم البحث في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بقضايا الأمن الوطني وإدارة المناطق المتنازع عليها، من خلال تقديم تحليل علمي لواحدة من أبرز الإشكاليات التي تواجه الدولة العراقية بعد عام 2003.
2. يوفر البحث رؤية يمكن أن تساعد صناع القرار في العراق على وضع آليات توافقية لإدارة هذه المناطق، بما يحدّ من الأزمات السياسية ويعزز الاستقرار الأمني.
3. إن معالجة هذه القضية تعد مدخلًا رئيسًا للحفاظ على وحدة العراق وسيادته، إذ أن استمرار الخلافات حول هذه المناطق يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني
4. يسلط البحث الضوء على ضرورة إيجاد حلول مستدامة تضمن التعايش بين مكونات المجتمع العراقي المختلفة، بما يرسخ أسس الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى البعيد.

اهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحليل طبيعة المناطق المتنازع عليها في العراق من حيث موقعها الجغرافي، وتركيبتها السكانية، وأهميتها الاقتصادية والسياسية.
2. توضيح الأسس الدستورية والقانونية المرتبطة بإدارة هذه المناطق، ولا سيما ما يتعلق بالمادة (140) من الدستور العراقي.
3. دراسة انعكاسات النزاع حول إدارة هذه المناطق على الأمن الوطني العراقي، وما نتج عنه من أزمات سياسية وأمنية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

4. بيان دور الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في تعقيد ملف المناطق المتنازع عليها وإضعاف سلطة الدولة.

5. الكشف عن التحديات الأمنية المترتبة على غياب التسوية النهائية، بما في ذلك استغلال الجماعات المسلحة والإرهابية للفراغات الأمنية.

6. تقديم مقترحات وحلول عملية لإدارة هذه المناطق بشكل توافقي يحقق الاستقرار ويحافظ على وحدة العراق وسيادته.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن المناطق المتنازع عليها في العراق – ولا سيما محافظة كركوك والمناطق المختلطة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان – بقيت من دون تسوية نهائية بعد عام 2003، على الرغم من النص الدستوري الوارد في المادة (140) التي حددت آليات معالجتها. إن هذا الغموض الدستوري والإداري ولّد صراعات سياسية وقومية متكررة بين بغداد وأربيل، وأسهم في خلق بيئة هشة قابلة لاندلاع الأزمات، ما انعكس سلبًا على الأمن الوطني العراقي. كما أدى غياب الإدارة التوافقية لهذه المناطق إلى إضعاف سلطة الدولة، وفتح المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية، فضلًا عن استغلال الجماعات المسلحة للفراغات الأمنية. وبذلك تتمحور المشكلة في التساؤل الرئيس: **كيف أثرت إشكالية إدارة المناطق المتنازع عليها في العراق بعد عام 2003 على استقرار الأمن الوطني ووحدة الدولة؟**

فرضيـــــة البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن غياب الحسم النهائي لإدارة المناطق المتنازع عليها بعد عام 2003، وعدم تطبيق المادة (140) من الدستور، أسهما في زيادة حدة الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، مما انعكس سلبًا على الأمن الوطني العراقي من خلال إضعاف سلطة الدولة، وخلق فراغات أمنية استغلتها الجماعات المسلحة والإرهابية، فضلاً عن فتح المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية وبالتالي فإن التوصل إلى إدارة توافقية وعادلة لهذه المناطق يمثل شرطًا أساسيًا لتعزيز الاستقرار والحفاظ على وحدة العراق وسيادته.

منهيجة البحث: يتطلب البحث في اكمله منهجية شاملة , فالرجوع الى اصل المشكلة يتطلب منهجاً تاريخياً والتأصيل القانوني يتطلب منهجاً قانونياً ومؤسسياً فضلاً عن المنهج التحليلي وبناء مقاربات لتجارب دولية او اقليمية يلزم اتباع المنهج المقارن.

هيكلية البحث: تتطلب عملية الالمام بكامل الموضوع والاحاطة به بشكل علمي تقسيم الهيكلية الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وهي كالاتي:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اولاً: المناطق المتنازع عليها والامن الوطني: اشكالية المفهوم وطبيعة التسمية

تتقارب المفاهيم وتتشابك المفاهيم والتعريفات وتكاد تكون حالة طبعية لا اعتباطية بالنسبة لمعظم العلوم الانسانية بل حتى ان العلوم الطبعية التي كانت لا تقبل التعدد في مفاهيمها وتعريفاتها وما يحيط بها من تفسيرات اضحت اليوم قابلة لتعدد وجهات النظر فيها وكثرة التفسيرات حولها نتجية التطور التكنولوجي الحاصل وتطور المفاهيم ذاتها وتداخل العلوم والظواهر فيما بينها بعلاقات وروابط مما يعني ويتحتم من الباحث توضيح تلك المفاهيم ولو بشيء من الايجاز لذا سيتم تقسيم المبحث الى مطلبين في الاول نتناول ماهية المناطق المتنازع عليها والامن الوطني وفي الثاني طبيعة التسمية وظروفها وهي كالأتي:

1- ماهية المفهوم وتشابك التعريف

تعرف المناطق المتنازع عليها أو المستقطعة لإقليم كردستان بأنها تلك "المناطق التي تم اقتطاعها من إقليم كردستان وأصبحت خارجه عن حدوده، والتي عرفت رسميا في قانون إدارة الدولة بالمناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة العراقية, او هي كما تم تعريفها من قبل لجنة القانون الدولي المناطق المتنازعة عليها بأنها "منطقة تتنازع على سيادتها دولتان أو أكثر, وقد يشمل النزاع المنطقة بأكملها أو جزء منها فقط، وقد يستند إلى أسباب تاريخية أو سياسية أو قانونية" , اما تعريف الامم المتحدة فقد تم تعريفها بأنها ""المنطقة المتنازع عليها" للإشارة إلى منطقة يتنازع على سيادتها أو سيطرتها طرفان أو أكثر ويمكن أن تنشأ مثل هذه النزاعات عن مطالبات تاريخية، أو نزاعات حدودية، أو عوامل أخرى (احمد ، 2025 ، ص 334) .

ويصف معهد الولايات المتحدة للسلام المناطق المتنازع عليها في العراق بأنها "تميل إلى وصف منطقة غير متمايزة بطول 300 ميل من الأراضي الممتدة من الحدود الإيرانية إلى الحدود السورية مع وجود كركوك الغنية بالنفط في وسطه (احمد ، ص 334) .

وتعرف لجنة تنفيذ المادة 140 من دستور جمهورية العراق المناطق المتنازع عليها في العراق بأنها "تلك التي تعرضت للتغيير الديمغرافي ولسياسة التعريب على يد نظام صدام حسين، وذلك خلال فترة حكمه من عام 1968 حتى إسقاطه خلال الغزو الأميركي في أبريل/نيسان من عام 2003م, ونصت المادة على آلية تضم ثلاث مراحل: أولاها التطبيع، ويعني علاج التغييرات التي طرأت على التركيبة السكانية في كركوك والمناطق المتنازع عليها في عهد نظام صدام وبعده، والثانية الإحصاء السكاني في تلك المناطق، وآخرها الاستفتاء لتحديد ما يريده سكانها، وذلك قبل 31 ديسمبر/كانون الأول من عام 2007م (لجنة المادة 140) .

ويعرف المفهوم إجرائياً المناطق المتنازع عليها بأنها تلك المناطق التي تقع خارج إدارة حكومة إقليم كردستان، وبسبب امتلاكها للثروات النفطية تم استقطاعها من جغرافية كردستان وهي محل النزاع بين

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العراق الاتحادي وإقليم كردستان منذ الحرب العالمية الأولى (اتفاقية سايكس–بيكو) وتمتد من خانقين مروراً بمدينة كركوك الى سنجار وهي تمثل حوالي (51 %) من أراضي جنوب كردستان (إقليم كردستان الحالي)، وغالبية سكانها من الكرد، التركمان، العرب، الكلد والآشوريين (احمد ،2025، ص 345) .

اما مفهوم الامن الوطني فتبعاً لضخامة القصد من ماهيته فقد تداخلت الكثير من العلوم الاختصاصية في تفسير تلك الماهية، فاحتدم الجدل والنقاش حول ما تعنيه تلك المفردة من رؤى وأفعال وصور ناطقة، فالأنموذج المؤصل للتكتلات الأمنية وأن كان يقوم أساسا على التقارب التفاعلي بين القوى الأمنية المتعاونة تكاملاً لتحقيق الأمن، عبر نوافذ التحالف والتآلف ومسالك التناسق الأدائي، فلم يعد يمثل مرجعية للتطابق والاتساق بين تلك العناصر فحسب، وإنما بدا الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد صلاحية الأمن التكاملي ومدى اتساقه بفلسفة صناع القرار (موسى ، 2020 ، ص 556).

ويعرف اصطلاحا فقد اختلفت وتباينت التعريفات الاصطلاحية للأمن وذلك امرا طبيعيا نظرا لاختلاف ولتباين المشارب السياسية والتنوع في النظرة واختلاف التطورات بين الكتاب والعلماء وخبراء السياسة والأمن، لكنها في المحصلة الاخيرة تصب في معين واحد وتسعى لتحقيق هدف مشترك يتفق عليه جميع الأطراف، وهو توفير حياة كريمة هانئة يعيش فيها الفرد بأمن وسلام، فقد تم تعريفه بأنه " تأمين سلامة الوطن ضد أخطار خارجية، وداخلية قد تؤدي به إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" وهو كذلك تأمين الوطن من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبه حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى النهوض والتقدم والازدهار (الجبوري ، 2023 ، 52)

2– طبيعة التسمية وظروف النشأة

لم تكن تسمية الأراضي أو المناطق المتنازع عليها جديدة في أدبيات السياسة الدولية, فثمة أراضٍ أو مناطق في كثير مرن دول العالم اكتسبت مثل هذه التسميات، ولاسيما في التاريخ المعاصر، كنتيجة لارتفاع وتائر نمو السكان، وزيادة أعداد الدول التي نالت استقلالها، وظهور خلافات حول ترسيم الحدود سواء على مستوى دول الجوار الإقليمي، أو داخل الدولة الواحدة (عثمان ، ص 10) , وفي الوقت الذي تمت تسوية العديد من تلك الخلافات من بينها: الخلاف بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر حول مضايق تيران، وشمال البحر الأحمر، وشط العرب بين العراق وإيران، ومنطقة الحياد بين السعودية والكويت، وبين العراق والسعودية.. فأن هناك عدداً آخر من دول العالم، لا يزال يعاني من تفاعلاتها السياسية أو العسكرية مثل إقليم كشمير بين دولتي الهند وباكستان، ومنطقة حلايب بين دولتي مصر والسرودان، والاسكندرونة بين سوريا وتركيا (محمد ، 2018 ، ص 758) .

وفي العراق كانت ولاية الموصل تمثل الأراضي المتنازع عليها بين تركيا والعراق، قبل أن تلحق بالدولة العراقية الجديدة وقد سعت عُصبة الأمم التي تشكلت عام 1914م لحل مشكلة هذه الأراضي من خلال إيفادها لجنة لتقصي الحقائق إلى الولاية عام 1924م وبعد تأسيس الدولة العراقية، ظهرت العديد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من المنراطق المتنرازع عليها بين العراق ودول الجوار، من بين تلك الدول مثلاً إيران، الكويت، والجمهورية التركية، والتي لاتزال قائمة حتى يومنا هذا (محمد ، 2018 ، ص 758).

وظهر مفهوم او مصطلح "المناطق المتنازع عليها"(Disputed Areas) في العراق بعد عام 2003م اي بعد التغيير الذي تعرض له العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفاءها , فقد تضمن الدستور النافذ لعام 2005م مادةً صريحة وواضحة بهذا الخصوص، وهي المادة (140)، أكدت المسؤولية الملقاة على عاتق السلطة التنفيذية "لاتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها، إذ يتعين على تلك السلطة "الإنجاز الكامل لمهام التطبيع، والإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول لسنة 2007" (مركز الامارات للدراسات ، 2021).

وتُشير الأدبيات السياسية للحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة وحتى عام 1970م، أن مصطلحات الوطن الكردي أو كردستان او حتى المنطقة الكردية وكل ما لها علاقة بترسيم الحدود الجغرافية على الأرض، محرّمة التداول وتُمثل خطوطاً حمراء، لا يجوز التفاوض حولها..فيما كانت مصطلحات الشعبالكردي أو الكرد أو القومية الكردية متداولة في العديد من المفاوضات التي جرت بين ممثلي الحكومات العراقية، وممثلي الحركة الكردية, اما المناطق المتنازع عليها من وجهة النظر الكردية والتي يتم الاستناداً فيها إلى الحقائق التاريخية والأسس الجغرافية لديهم، فيؤكد معظم الباحثين أن مرتفعات حمرين– مكحول سنجار، تمثل الحدود القومية والطبيعية لكردستان العراق, فيما تمثل الأراضي المنبسطة والسهول المفتوحة إلى الجنوب من ذلك وإلى الخليج، إقليم العراق, وتشير الدراسات اللغوية، إلى أن العراق، يعني الأراضي المنبسطة القريبة من البحر وسميّ العراق عراقاً لاستواء أرضه حتى خلت من جبال تعلو وأودية تنخفض (محمد ، 763) .

وقد ألحقت السياسات ذات الطابع العرقي أو الطائفي للقوى السياسية والعسكرية العراقية على مرّ العقود الماضية أضراراً كبيرة بالنسيج المجتمعي العراقي، الضرر الأكبر وقع على تلك المناطق المتنازع عليها ذات التنوع العرقي والديني، نتيجة عدم توصّل أربيل وبغداد إلى حلول مشتركة لإدارتها. وللأسف نتيجة المقاربة الحالية التي يوظفها الساسة العراقيون في هذه المناطق، باتت تلك المناطق عرضه لانفجار المزيد من الصراعات (قاسم ، 2018 ، 11) .

ثانياً: اليات ادارة المناطق المتنازع عليها

يتطلب حل اشكالية او مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق اتباع مجموعة من الاليات المختلفة ما بين قانونية متعلقة بالمادة (140) واخرى سياسية تتعلق بالتفاهمات والتحالفات والاتفاقات السياسية بين الحكومتين الاتحادية واقليم كردستان وثالثة مجتمعية مع سكان المجتمع المحلي في تلك المناطق فضلاً عن الاليات التعاونية مع المنظمات الاقليمية والدولية والاستفادة من تجارب الدول في ذلك, الامر

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الذي يفضي في النهاية الى انعكاس ذلك على الامن الوطني العراقي بكل ابعاده والا فأن عدم النجاح في الادارة لتلك المناطق سيؤدي الى اثاراً سلبية على الامن الوطني , لذا سنبحث في تلك الاليات وهي كالاتي:

1- الاليات الدستورية و القانونية لأدارة المناطق المتنازع عليها

عالج الدستور(*) موضوع إنشاء وحدة إدار ية فرعية دون مستوى المحافظة في مناطق الأقليات، يمكن أن تمنح الإيزيديين في سنجار والشبك والمسيحيين في سهل نينوى صيغة من الاستقلالية الإدار ية في إطار الدولة الاتحادية، وتحت مظلة محافظة نينوى, تقوم هذه الفكرة على منح الإيزيديين والمسيحيين والشبك وينطبق ذلك أيضا على التركمان في تلعفر الحق في إدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية والتعليمية على نحو مستقل، وفقا للدستور الذي ينص على أن «يتكون النظام الاتحادي في جمهور ية العراق من عاصمةٍ وأقاليم ومحافظاتٍ لا مركز ية وإداراتٍ محلية (المادة 116 الدستور العراقي ، 2005) , كما تضمن الدستور أحكاما تتعلق بالأقاليم والمحافظات والعاصمة ونصت المادة الخاصة بهذا الشأن تحت عنوان "الإدارة المحلية" على أن «يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون(مجموعة مؤلفين ، 2022 ، ص 50) .

ان نجاح الادارة القانونية لتلك المناطق سيسهم بشكل كبير في نجاح بقية الاليات ,فالبرجوع الى المادة 140 وجذور المشكلة نجد انها مادة دستورية أقرت بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003م لحل قضية كركوك، وما تسمى المناطق المتنازع عليها، ويطالب الأكراد بتنفيذها، في حين يعترض العرب والتركمان على ذلك, اذ تضمن قانون إدارة الدولة العراقية الذي كتب في عهد الحاكم المدني للعراق الأميركي بول بريمر عام 2003م المادة (58) الخاصة بتطبيع الأوضاع في محافظة كركوك, ونتيجة الى عدم التوصل إلى حلول مرضية ومقنعه تقبل بها جميع أطراف النزاع المحلي في كركوك والمتمثلة في (الأكراد والعرب والتركمان) خلال الأعوام (2003 -2004 -2005)، فقد انتقلت هذه القضية إلى الدستور العراقي الذي تم الاستفتاء عليه في 15 أكتوبر/تشرين الأول من عام 2005م (الجزيرة نت 2017)

تاريخياً ومنذ عام 2003م فقد شكلت مجموعة من اللجان لتطبيق أحكام المادة (140)، تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في 18 حزيران 2004م برئاسة السيد (أياد علاوي), وبهدف تنفيذ المادة (58) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لتطبيع الوضع في كركوك، أصدر رئيس مجلس الوزراء الأمر

---

* الدستور هو عقد اجتماعي – سياسي يحدد ماهية نظام الحكم ، وينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين ، كما أنه يحقق التوازن: الإجتماعي والسياسي والمؤسساتي ، وبذلك ينبغي أن يكون الدستور هو المرجع الذي يحتكم له الجميع, للمزيد ينظر الى طه حميد حسن العنبكي, الدستور العراقي بين التعديل والتبديل, مجلة اوراق سياسية, وحدة البحوث والدراسات الاستراتيجية, الجامعة المستنصرية, كلية العلوم السياسية, العدد(8), السنة الرابعة, 2024, ص1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الديواني رقم (15) بتاريخ 2005/2/9م لتأسيس الهيئة العليا لتطبيع الاوضاع في محافظة كركوك، وقد تم نشره في العدد (3995) الصادر بتاريخ (2005/3/3) من جريدة الوقائع العراقية, وتقرر تشكيل لجنة عليا لتنفيذ المادة (58) يكون أعضاؤها من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى وزارة المالية العراقية تخصيص موازنة مستقلة لازمة بتكاليف ومتطلبات الهيئة العليا لتطبيع الاوضاع في محافظة كركوك, إلا أنه لم يصدر سوى أمر بتشكيل اللجنة ولم يتم عمل أي شيء لحل مشاكل هذه المناطق، وبسبب قصر عمر حكومة اياد علاوي، لم يتم تحديد رئيس وأعضاء اللجنة العليا لتطبيع الأوضاع في محافظة كركوك.

شهد المجتمع العراقي، قبيل عام 2005 وبعده، عملية صدمة ثقافية استهدفت إحداث قطيعة قيمية وحضارية، أشبه بما يُعرف بالإبادة الثقافية، وقد خلفت هذه العملية آثارًا مدمرة على البنية الاجتماعية وعلى الوعي الجمعي للأفراد(خلف, 2024 : 327).

ويرى بعض المختصين القانونيين ان "الإجراء الدستوري لتفعيل اللجنة المعنية بتطبيق المادة 140، وقرار المحكمة الاتحادية رقم 71 لسنة 2019 الذي أكد بقاء المادة وضرورة تطبيقها، حسبما نص الدستور بالتطبيع والاستفتاء وتحديد إرادة الناخبين التي أوجبت المادة تطبيقها نهاية 2007م, وأن اللجنة القانونية في هذه القضية هي الأهم، وأن الحل يتمثل في تشريع البرلمان قانوناً خاصا يفكك ويوضح كل الإشكالات، اذ أنه لا داعي لتدخل أممي على اعتبار أن القضية داخلية خاصة بالعراق وحده، ويمكن حلها عبر الطرق الدستورية (سلام ، 2022) .

فضلا عن ذلك يرى بعض الباحثين في هذه الجنبة ان ذلك يتطلب من السلطة التشريعية في العراق تشريع مجموعة من القوانين التي تعد حلاً لهذه المشكلة ومنها على سبيل المثال يعرض الباحث سعد سلوم مقاربة متكاملة من خلال خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق من خلال العمل مع البرلمان (اصدار تشريع لتعزيز التعددية) والعمل على استحداث مناهج تعزز التعددية وهو مشروع طموح يحتاج جهدا مشتركا وجماعياً مع المدني والدولة كما ان ذلك يتطلب العمل مع رجال الدين من خلال العمل على حوار الاديان كاستراتيجية وقائية فضلاً عن ذلك فأن ادارة التنوع الخلاق من خلال ايجاد آلية مناسبة لادارة المناطق المتنازع عليها (سلوم ، 2013 ، ص 4)

وقد تضمنت المادة (140) من الدستور مقاربة لحل الصراع حول عائدية المناطق المتنازع عليها، و لكن بسبب الغموض الذي يكتنف مسألة اهل سنجار وسهل نينوى ضمن هذه المناطق أم لا، وعجز المحكمة الاتحادية عن حل هذه الإشكالية، تعتقد اللجنة بوجود سيناريوهين ممكنين للحل (مجموعة مؤلفين ، 2025) :

الأول: اتفاق بين ممثلي الأقليات المعنية على إدارة مناطقهم وفق نظام الحكم الذاتي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الثاني: تحويل هذه المناطق إلى محافظات: بيد أن تنفيذ كلا السينار يوهين سيسبب انقسامات عميقة وصدامات بين العرب والأكراد وبين حكومتي بغداد وأربيل، والأهم أنه بسبب وجود مؤيديين ومناهضين لكل سينار يو داخل النخب الإيزيدية والمسيحية والشبكية، سيحدث انقسام داخلي ضمن هذه الأقليات نفسها بين الولاء لبغداد أو لإربيل.

لذا فإن إيجاد حل لمسألة المناطق المتنازع عليها من خلال تعديل الدستور أمر في غاية الصعوبة، لكن إذا كانت هناك إمكانية لتعديل الدستور، فيجب أن تكون مبنية على مفاهيم حديثة لحل النزاع، منها تجزئة المشكلة عبر تناول كل منطقة على حدة وحسب خصوصيتها المناطقية أو العرقية أو الدينية, كما ينبغي أن يكون للسكان الأصليين لهذه المناطق رأي واضح في تحديد هو ية النزاع وكيفية حله. وهناك حل أخر هو عدم ذكر المسألة وتركها للاتفاق السياسي بين بغداد واربيل, وحتى لو ثبت أن الخيار الثاني أكثر واقعية، ينبغي في جميع الأحوال مشاروة ممثلي الأقليات قبل تبني أي من الحلول المقترحة، ويجب إن تكون هذه المشاروات برعاية أممية (مجموعة مؤلفين ، ص 52) .

2- الاليات الدولية التعاونية لأدارة المناطق المتنازع عليها

تُعَدُّ العلاقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في بغداد واحدة من أكثر العلاقات تعقيداً في الشرق الأوسط، إذ تتداخل فيها العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والأمنية, ورغم التوترات التي طبعت هذه العلاقة عبر العقود، فإنها تحمل في طياتها فرصاً حقيقية لبناء نموذج شراكة مستدام، على غرار التجربة البريطانية – الإيرلندية، التي تحولت من صراع طويل إلى علاقة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل إن استلهام هذا النموذج قد يكون مفتاحاً لحل الخلافات العالقة بين بغداد وأربيل، عبر آليات تعاون واضحة ومستدامة تعزز الاستقرار والتنمية .

اذ ينبغي على الأمم المتحدة أن تساعد في نزع فتيل الصراعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة أربيل التي نجمت او نشبت جراء تداعيات الاستفتاء على الاستقلال الكردي، التي تمثلت في اتخاذ الحكومة الاتحادية اجراءات وصفت بالعقابية ضد اقليم كردستان من خلال حظر الرحلات الجوية ووقف تدفق نفط محافظة كركوك عبر خط الأنابيب الذي يمر بكردستان إلى تركيا, اذ أوقفت الحكومة بعض من هذه الإجراءات، لكن المفاوضات مستمرة حول القضايا الأخرى، ويمكن للأمم المتحدة أن توجهها نحو نهاية ناجحة بين الجانبين الاتحادي والاقليمي, اما في الخطوة التالية، يتطلب من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن تشرع في مفاوضات تركز على القضايا التي يمكن حلها بسهولة، مثل الآليات الأمنية المشتركة في المناطق المتنازع عليها والتي من شأنها أن تمنع تنظيم داعش الارهابي من استغلال الثغرات والفجوات الأمنية بين الجهات العسكرية المتصارعة, في المحصلة النهائية يستلزم وينبغي على بعثة الامم المتحدة مساعدة العراق أن تدفع الطرفين إلى التركيز على

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المسائل الكبرى التي تتمثل في تقاسم الثروات (المسألة التي لا يناقشها التقرير) ووضع المناطق المتنازع عليها (مجموعة الازمات الدولية) .

في ضوء المتغيرات التي شهدها العراق بعد عام 2003، أصبحت إدارة المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان أحد أبرز التحديات الأمنية والسياسية. تتجلى هذه الإشكالية في طبيعة العلاقة غير المستقرة بين المركز والإقليم (كاظم , 2018: 13)

الا ان الجانب الكردي يرى ان بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي)، لم تتمكن خلال الفترة الماضية من ممارسة دور فاعل في حل المشاكل الدستورية العالقة بين الاقليم وبغداد، سيما المشاكل المتعلقة بالجانب الامني و الانسانى فى المناطق المتنازع, وأضاف ان "يونامي ووكالات الامم المتحدة لم تجسد من الناحية الانسانية دور حكومة اقليم كوردستان ومحاولاتها من حيث ايواء النازحين واللاجئين، متناسين ان اغلب النازحين واللاجئين مازالوا باقين فى الاقليم وان مصاريفهم وخدماتهم مازالت على كاهل الحكومة المحلية, وكذلك الحال بخصوص لاجئي سوريا فان وكالات الامم المتحدة تسعى الان الى تقليل مساعداتها سيما المتعلقة بخصوص الجانب الصحي والتربوي". وطالب وكالات الامم المتحدة ان "تدعم حكومة اقليم كوردستان ومحاولاتها الانسانية، وفي الوقت ذاته ان يكون لها دورا اكثر فاعلية في تثبيت السلام والتعايش والسلم والاستقرار" (حاجي ، 2025) .

3- الاليات الامنية المشتركة بين المركز والاقليم

تعد أحد أبرز الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا السياق هو إنشاء آلية دائمة للحوار الأمني بين القوات المسلحة العراقية وقوات البيشمركة الكوردية، بحيث يكون هناك تنسيق مستمر في القضايا الأمنية المشتركة. يمكن أن تأخذ هذه الآلية شكل لجنة أمنية مشتركة تُجري اجتماعات دورية لمناقشة الملفات الأمنية ووضع خطط استباقية لمواجهة التهديدات المحتملة, وإلى جانب ذلك، يجب وضع اتفاقيات أمنية تنظم وجود القوات في المناطق المتنازع عليها، بحيث يكون هناك توزيع عادل للصلاحيات الأمنية وفقاً لاحتياجات كل منطقة,يجب أن تحدد هذه الاتفاقيات طبيعة العمليات الأمنية، وآليات التدخل، وكيفية إدارة الأزمات عند وقوعها، وذلك لضمان عدم نشوب صراعات جديدة بين الطرفين.

اذ شدد مستشار مجلس امن اقليم كوردستان مسرور بارزاني، الثلاثاء، على ضرورة إدارة الملف الامني في المناطق المتنازع عليها بشكل مشترك، مشيرا الى أن الإدارة المشتركة ستحد من تحركات تنظيم داعش الارهابي, وأكد بارزاني على ضرورة تطبيع الاوضاع في المناطق المتنازع عليها، وزيادة التنسيق بين القوات الامنية والبيشمركة من أجل التصدي لتحركات عناصر داعش الارهابي (احمد،2018) .

اذ كانت هناك توجهات بتشكيل لواءين مشتركين يتألفان من المكونين العربي والكردي، على أن يتم نشرهما في تلك المناطق ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لحكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية, في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اشارة الى مقترحات سابقة قدمها الجانب الكردي لبسط السيطرة على تلك المناطق بشكل مشترك ومع ذلك، تم إيجاد حل وسط وجيد لهذا الأمر من خلال تشكيل لواءين مشتركين في تلك المناطق, ويأتي الإعلان عن تشكيل اللواءين المشتركين لضبط خطوط التماس في المناطق المتنازع عليها بموجب المادة الـ140 من الدستور العراقي، بعد بضعة شهور من تشكيل لواءين مشتركين بين القوات الاتحادية والبيشمركة لضبط الحدود العراقية – الإيرانية من جهة إقليم كردستان، حيث توجد الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة في تلك المناطق ويأتي تشكيل اللواءين ضمن اتفاقية التنسيق المشترك بين وزارتي الدفاع والبيشمركة التي تتضمن أربعة بنود؛ الأول فتح مراكز التنسيق المشترك، والثاني مسك الثغرات الأمنية بين الجيش والبيشمركة، والثالث فتح ونصب نقاط تفتيش مشتركة بين الجانبين، والرابع عمليات توسعية في المحاور لتمشيط القواطع ومطاردة بؤر وأوكار « عصابات داعش الارهابية »، إلى جانب تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية لمكافحة الإرهاب (مصطفى ، 2023) .

ثالثا: اثر ادارة المناطق المتنازع عليها على الامن الوطني

تؤثر عملية ادارة المناطق المتنازع عليها في العراق بشكلين وضمن مسارين على الامن الوطني العراقي بجميع ابعاده واشكاله لأن ضمان الامن الوطني لأية دولة في عالمنا المعاصر سواء أكانت متقدمة أو نامية،يمثل قضية مركزية تحتل قمة الاولويات الاستراتيجية تبعاً لأمن وخصائص النظام العالمي كون التداخل في المصالح وسرعة التغير، مما يدفع بالدول منفردة أو مجتمعة إلى أن تجعل أمنها المحور الأساس لحركتها الداخلية والخارجية (زوير ، 2024), ويظهر هذين الشكلين اما ايجابياً اذا ما احسنت عملية الادارة لتلك الادارة من خلال الاليات المتنوعة التي تم التطرق اليها في المبحث السابق او سلبياً اذا اخفقت الاطراف المعنية بتلك المناطق سواء الحكومة الاتحادية او اقليم كردستان او حتى المجتمع المحلي في تلك المناطق فيؤثر ذلك على امن العراق الوطني ويشكل تحدياً اضافياً الى جانب التحديات الاخرى, لذا سيتم التركيز في هذه المبحث على الاثر السلبي بمعنى في حال عدم الادارة الجيدة واتباع الاليات المحددة فسيوثر ذلك على امن العراق الوطني .

1- اثر تعدد اللاعبين في المناطق المتنازع عليها في الامن الوطني

تمظهر الصراع قبل عام 2003، بطريقتين تمثلت الاولى في شكل جهود بذلتها الحكومات المتعاقبة لاستبدال سكان المنطقة من غير العرب بالعرب بشكل متزايد أما الثانية فقد كانت على شكل حلقة مدمرة تراوحت بين التمرد وقمع التمرد، بلغت أوجها في المذبحة الجماعية للأكراد الريفيين عند نهاية الحرب الإيرانية – العراقية 1988-1980م، بخاصة حول كركوك, بعد الانتفاضة الكردية في أعقاب هزيمة العراق في الكويت عام 1991م، اذ وسعت الولايات المتحدة وحلفاؤها حمايتهم لتشمل الأكراد وأدى هذا الامر إلى انسحاب القوات العراقية من الشمال، لكن ليس من كركوك التي احتفظت

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بها تلك القوات على مدى الإثني عشر عاماً التالي, وأصبح خط السيطرة الفاصل بين القوات العراقية والكردية **يعرف بـ "الخط الأخضر**, في أعقاب انتخابات العام 1992، أسست المجموعتان الكرديتان الرئيسيتان – الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني – حكومة إقليم كردستان في الإقليم المستقل بحكم الأمر الواقع (مجموعة الازمات الدولية ،2018) .

اذا يظهر الاثر السلبي للجانب الامني في المناطق المتنازع عليها بشكل اكبر ويعد مشكلة اكبر بكثير من مختلف المشاكل كون التداخل في المهام والمسؤوليات بين الاجهزة الامنية كبير في تلك المناطق وان دخول طرف اخر في هذه المسألة يضفي مزيداً من التعقيد في الوضع القائم والتعدد في القرارات الامنية , اذ ان استغلال المناطق المتنازع عليها من قبل تنظيم داعش الارهابي او غيره ,ومحاولة انشاء نقاط استقطاب وتجنيد وجعلها منطلق لتنفيذ عمليات ارهابية نوعية من قبل الجماعات الارهابية والخلايا النائمة, فضلاً عن ذلك ينطبق الامر ايضاً على المناطق التي تتعدد فيها مصادر النفوذ الامني بين الجيش العراقي والحشد الشعبي ,حيث ان تعدد مصادر القرار وعدم وجود مركزية امنية تعيق من تطبيق الخطط الامنية الرادعة والآنية لمعالجة تحركات واهداف ارهابية محتملة (كرم ، 2020) .

اذ لا يسهم تعدد اللاعبين الأمنيين في محافظة كركوك في استقرار المحافظة، بل إنه قد يسهم في تقويضه، كما يترك ثغرات يستغلها عناصر تنظيم داعش الارهابي, ويشمل اللاعبون الأمنيون (الجيش العراقي، وجهاز مكافحة الإرهاب، والشرطة الاتحادية، ومجموعات من الحشد الشعبي، والشرطة المحلية ومختلف أجهزة المخابرات المرتبطة بمؤسسات الدولة), لكل قوة تفويضها وخصوصيات بنيتها وارتباطاتها, من بين القوى الاتحادية الموجودة فإن الجيش وحدة يتمتع بتاريخ طويل من الخدمة الرسمية في المحافظة (هانورِ ، وميلر ، 2012) .

كما إن تعدد اللاعبين الأمنيين دون وجود هيكلية قيادية موحدة يتسبب في كثير من الأحيان في مشاكل لعمليات التنسيق، خصوصا على طول خط التماس العربي – الكردي شمال المدينة, اذ ان نقطة تفتيش (التون كوبري) على الطريق الذي يوصل بين كركوك وأربيل هي نقطة التفتيش الوحيدة التي تديرها بصورة مشتركة الشرطة الاتحادية والبشمركة, لقد حاول التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية جمع القوتين في العمليات على الحدود بين(قضاء مخمور) في أربيل و(قضاء الدبس) في كركوك، لكنهما لم تقوما سوى بمهمة واحدة مشتركة حتى الشهر العاشر من العام 2019م اذ ان الاسباب وراء ذلك وحسب ما اردفها ممثل للتحالف الى غياب التعاون والذي بدوره ادى إلى انعدام الثقة بين قادة البشمركة، كما بعض الاطراف كانت غير مستعدة لتحسين عمليات التنسيق والتعاون (مجموعة الازمات الدولية ، ص 15) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتُعاني المناطق المتنازع عليها من وضع أمني غير مستقر منذ سنوات عديدة، وذلك بسبب تعدد مصادر صناعة القرار الأمني والعسكري هناك، الأمر الذي استطاع "داعش" أن يستثمره لمصلحته في عام 2014، ليتمكن عبره من فرض الهيمنة على نطاقات واسعة في هذه الجغرافيا التي شكلت –عبر خاصرتها الغربية– نقطةً للتواصل الجغرافي مع المساحة الكبيرة التي هيمن عليها "داعش" في سوريا, وخلال عمليات تحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم "داعش"، سيطرت قوات البيشمركة الكردية على مساحات مهمة من نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى، الأمر الذي دفع الكثير من الأطراف الكردية إلى الاعتقاد بأنها باتت قادرة على فرض سياسة الأمر الواقع في هذه المناطق، وتحديد مصيرها جغرافياً وسياسياً، وأكد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان حينذاك، أن "القوات الكردية لن تنسحب إطلاقاً من المناطق التي حررتها من داعش" وفي شهر ايلول من عام 2017م قرر (مسعود بارزاني) إجراء استفتاء للانفصال عن العراق، بحيث لا يقتصر على محافظات إقليم كردستان العراق فقط، إنما شمل أيضاً المناطق المتنازع عليها التي تطلق عليها أربيل تسمية "المناطق الكردستانية خارج إدارة الاقليم"، حيث تم –على وجه الخصوص– القيام بهذه الخطوة في محافظة كركوك التي تَصفها القوى الكردية بأنها "قدس كردستان ومن أجل إنتاج واقع جغرافي جديد له علاقة بفكرة تشكيل كردستان الكبرى على الأقل في حالتها العراقية (مركز الامارات).

وتمثل المناطق المتنازع عليها عقدة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان والتي لم تحل منذ سنوات، لتبقى منطلقاً لتنظيم داعش الارهابي لتنفيذ عمليات عسكرية تستهدف الجيش وقوات الإقليم, ويرى محللون أمنيون أن عقدة الفراغ الأمني في المناطق المتنازع عليها ليست بالجديدة وكانت قد بدأت منذ عام 2003 في صراع السيطرة على تلك المناطق، ثم تفاقمت بعد عمليات فرض القانون التي شرعت بها حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي وأعادت الكثير من تلك المناطق لسيطرة القوات الحكومية المركزية عام 2017 بعد دحر تنظيم الدولة (حسين ، 2021) .

2– اثر الصراع من اجل الموارد في الامن الوطني

تُعد السيطرةُ على الموارد النفطية والغازية وإدارتها أحدَ أوجُه التنافس والصراع المعقدة في مناطق التماس المعروفة بالمتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في العراق. وقد لفتت حوادث القصف الأخيرة التي تعرض لها حقل خورمور الغازي الخاضع لسيطرة حكومة إقليم كردستان، وتصاعد الخلاف بشأن حقول نفط خانة في ديالى، الاهتمامَ إلى بُعد آخر مهم في الصراع الأمني والاقتصادي والجيوسياسي في هذه المناطق، والتعقيد الناتج عن تشابك الصراعات المحلية مع تلك التي تجري على المستوى الوطني ومع التأثيرات الجيوسياسية .

اذ ان المادة 140 من دستور العراق عام 2005، التي لعبت الأحزاب الكردية دوراً رئيسياً في صياغته، تنص على عملية لتسوية وضع المناطق المتنازع عليها بهدف رسم حدود دائمة بين إقليم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كردستان وباقي العراق اذ تصورت الأحزاب الكردية هذه المادة على أنها آلية ستمكن من "عودة" المناطق المتنازع عليها إلى اقليم كردستان بالمقابل، رأت الحكومة الاتحادية المركزية فيها محاولة كردية للاستيلاء على جزء لا يتجزأ من العراق وتدمير وحدة ترابه (مجموعة الازمات الدولية ، 2018)

3- اثر الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها على الامن الوطني

يتوزع الكرد بين أربع دول هي بترتيب اذ تتوزع أعدادهم بين تركيا، إيران، العراق، سوريا ولم تتوقف محاولات الكرد لتأسيس دولة منذ القدم وحتى اليوم, ويُعتقد أنّ أوائل الإمارات/الدول الكردية التي تأسست بعد العصر الأسلامي كانت الدولة الحسنوية 941 – 1014م ومن ثم الدولة الشدادية 951–1088م والدولة المروانية 982–1097م, زيرى الكرد انه يفترض أن يحصل الأكراد على دولتهم المستقلة منذ معاهدة سيفر(*) التي أبرمها الحلفاء في باريس عام 1920م، والتي نصت على تحقيق حل المشكلة الكردية عبر مراحل، قد تصل في نهاية المطاف إلى الاستقلال إن نجح الأكراد في مهمتهم، وهي أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي، لكنّ معاهدة لوزان(*) عام 1923م حرمتهم من حلمهم، والتي أزالت حمل سيفر عن عاتق الأتراك، وحطّمت هذه المعاهدة آمال الأكراد بالحكم الذاتي بعدها بأربعة أعوام، أُعلن الأكراد عن جمهورية آرارات الكردية المستقلة، وأرسل أكراد تركيا رسائل إلى أكراد سورية والعراق من أجل التعاون معهم، لكن سرعان ما تم القضاء على هذه الجمهورية الضعيفة في العام 1930 على يد الجيش التركي (قسم الدراسات السياسية ، 2017 ، ص 2) .

ولقد ترك الاستفتاء الذي أجري في أيلول من عام 2017م حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني متوترين داخلياً ومنقسمين ضد بعضهما البعض في مقاربتهما تجاه الحكومة الاتحادية في بغداد, من حيث دعم الاستفتاء من قبل احداهما ومعارضته من قبل الاخر سواء كانت تلك المعارضة او التأييد بصورة علنية أو سرية من قبل المعارضون داخل الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، الذين ظهروا بخاصة في أعقاب تداعيات الاستفتاء الذي اجري في

---

* **معاهدة سفر:** معاهدة سيفر وتسمى أيضا معاهدة الصلح قبلت بها تركيا العثمانية في 10 أغسطس/آب عام 1920 عقب الحرب العالمية الأولى بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء لكنها لم تبرم على الإطلاق بل إن الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تولت الحكم في تركيا في 29 أكتوبر/تشرين الأول عام 1923 رفضت ما جاء في هذه المعاهدة، واعتبرت أن بنودها تمثل ظلما وإجحافا بالدولة التركية، وذلك لأنها أجبرت على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها، للمزيد ينظر الى معاهدة سيفر 1920, مركز الجزيرة للدراسات, قسم البحوث والدراسات, قطر, الدوحة, 2006.

* **معاهدة لوزان:** هي اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في الرابع والعشرين من شهر يوليو عام 1923 بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، من جانب؛ وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، من جانب آخر, وقد تم توقيع المعاهدة في أعقاب حرب الاستقلال التركية ضد الحلفاء، وتم من خلالها تسوية أوضاع الأناضول والقسم التركي الأوروبي من أراضي الدولة العثمانية، وذلك بعد إلغاء معاهدة سيڤر التي كانت قد وقعتها الدولة العثمانية في العاشر من أغسطس 1920، تحت ضغوط الحلفاء, للمزيد ينظر الى النص الكامل: معاهدة لوزان 1923 بين تركيا ودول الحلفاء, مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية, 2024.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاقليم، اذ يعبرون عن استعدادهم للانخراط في مفاوضات سياسية مع الحكومة الاتحادية في بغداد حول المناطق المتنازع عليها وعلى النقيض من ذل فإن داعمي الاستفتاء الأكثر حماسة داخل هذين الحزبين يتبنون مؤقفاً أكثر تشدداً.

الخاتمـــــــــــة

تبقى عقدة المناطق المتنازع عليها قائمة بين مكونات الدولة العراقية الاتحادية كما كانت سابقاً منذ ولادتها سواء من حيث التسمية التي اصطنعتها واصرت عليها الاطراف الكردية او من فرضتها العوامل والفواعل الخارجية فليس هناك مناطق داخلية يطلق عليها متنازع عليها كون المصطلح متعلق بتلك الاراضي المتنازع عليها بين دولتين وليس بين مكونات الدولة الواحدة لذا فأنها التسمية فيها اشكالية بحد ذاتها وعملية حل المشكلة تبدأ من تفكيك التسمية واعادة تركيبها بما يتلائم ويتوائم مع شكل ونوع الدولة العراقية الجديدة.

اذ ان عدم اتباع مجموعة الاليات التي اشرنا اليها او حتى غيرها في حالة حصول مستجدات في تلك المشكلة سيؤدي الى مزيد من الصراع والتقاطع والنزاع المحلي بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الاقليم ويظهر بأشكال مختلفة من الطرفين, فقد يظهر بشكل عقوبات اقتصادية اتحادية من حيث التخصيصات في الموازنة او ترتيبات مالية ضد الاقليم فضلاً عن فعاليات الاقليم تجاه الحكومة الاتحادية سواء تكرار سيناريو الاستفتاء او ما يتعلق بتصدير النفط , كما ان عدم معالجة المشكلة يؤدي الى استغلالها من قبل اطراف اخرى رسمية تتمثل في الدول او غير رسمية تتمثل بالجماعات الارهابية وبخاصة تنظيم داعش الارهابي.

اذ ان الامن الوطني العراقي بكل ابعاده كان ولا يزال يتأثر بما يحصل في تلك المناطق المتنازع عليها من خلافات سلباً وايجاباً اذ ان عملية الادارة الجيدة لتلك المناطق يسهم في ترك اثراً ايجابياً عليه من حيث الاستقرار السياسي والامني والمجتمعي وتحسين العلاقة بين مكونات الدولة الاتحادية والعكس اذا ما احسنت عملية الادارة فسيؤدي الى عدم الاستقرار ونشاط التنظيمات الارهابية وظهور بوادر الانقسام المجتمعي وغيره, لذا فأن تلك العملية تتطلب تظافر الجهود المحلية والاقليمية والدولية في حل تلك الاشكالية وتفتيتها ليؤدي في نهاية الامر الى تحقيق اهداف الدولة العراقية في الحفاظ على الامن الوطني والقومي العراقي وتحقيق الرضا والقبول المجتمعي نسبياً في تلك المناطق بخاصة.

ومن خلال مماتقدم نستنتج الاتي :

1. إن غياب التسوية الدستورية النهائية للمناطق المتنازع عليها أدى إلى تكريس حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. تمثل هذه المناطق بعدًا استراتيجيًا بسبب موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية وتنوعها الديموغرافي، ما يجعلها محورًا للتجاذبات المحلية والإقليمية.

3. الخلاف المستمر بين بغداد وأربيل حول إدارة هذه المناطق أضعف من فعالية مؤسسات الدولة وأدى إلى انقسام في السلطة.

4. النزاعات حول هذه المناطق وفرت بيئة خصبة للجماعات المسلحة لاستغلال الفراغ الأمني وتوسيع نفوذها.

5. معالجة هذه الإشكالية تعد شرطًا أساسيًا لبناء دولة مستقرة وقادرة على تحقيق الأمن الوطني.

وفي الختام يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات اهمها :

1. ضرورة تفعيل وتنفيذ الآليات الدستورية المتعلقة بالمادة (140) ضمن إطار توافقي يراعي مصالح جميع المكونات.

2. اعتماد مبدأ الشراكة السياسية وتقاسم الموارد بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في إدارة المناطق المتنازع عليها.

3. تعزيز وجود القوات الأمنية الوطنية المشتركة لضمان الاستقرار ومنع استغلال الفراغات من قبل الجماعات المسلحة.

4. إشراك القوى المحلية (العشائر والمجتمع المدني) في إدارة هذه المناطق لضمان تمثيل متوازن وتحقيق التعايش السلمي.

5. السعي إلى تحييد هذه المناطق عن الصراعات الإقليمية والدولية من خلال تعزيز الحوار الوطني الداخلي.

6. وضع استراتيجية شاملة لإدارة الموارد الطبيعية في هذه المناطق بما يحقق التنمية الاقتصادية ويحدّ من أسباب النزاع.

References:

1- مدكور ، ابراهيم . (1989) . المعجم الوجيز . مجمع اللغة العربية .القاهرة .

2- آبادي، محمد بن يعقوب الفيروز . (1974) . القاموس المحيط. بيروت . مؤسسة الرسالة.

3- المادة (16) من الدستور العراقي النافذ ، (2005) .

4- الرازي، محمد بن ابي بكر . (1995) . مختار الصحاح . بيروت . مكتبة لبنان ناشرون.

5- بن زكريا، بين الحسين احمد . (1999) . معجم مقياس اللغة . تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت . دار الجيل .

6- عثمان،آزاد . " المناطق المتنازع عليها " .مجلة القانون والسياسة. اربيل . جامعة صلاح الدين.

7- زوير، انتظار رشيد و وحنان فالح حسن. (2024) ." الدبلوماسية الدفاعية وتأثيرها في الامن الوطني العراقي " . المجلة السياسية والدولية. بغداد . الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

8- استفتاء كردستان العراق ، الفرص والتحديات والخيارات. (2017) .تركيا . مركز حرمون للدراسات المعاصرة .
9- , تقرير الشرق الأوسط . (2020) . اصلاح الوضع الامني .رقم (215). بلجيكا . مجموعة الازمات الدولية .
10-موسى, حازم حمد . (2020) . " الرؤية الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في الفضاء السيبراني (مقاربة بين المعضلة الأمنية والمكنَة الأدائية) " . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية. المجلد (57). العدد (5) .
11-احمد, خالد احمد . (2025) . " إشكالية المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان العراق (محافظة كركوك نموذجاً) دراسة وصفية تحليلية ". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية . مصر . جامعة الإسكندرية المجلد العاشر . العدد التاسع عشر.
12-محمد, خليل اسماعيل . (2018) . " المناطق المتنازع عليها في ضوء تقرير ممثل الأمم المتحدة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية " . مجلة القانون والسياسة- كلية القانون., اربيل. جامعة اربشك .
13- محمد، خليل اسماعيل . (2002) . مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في كردستان العراق. أربيل .
14-صالح ، دياري ومصطفى حسن. " صراع حقول النفط والغاز في المناطق المتنازع عليها في العراق نموذج حقلي خورمور الغازي ونفط خانة النفطي " . مركز الامارات للسياسات.
15- يونس, سارة . (2011) . " الاكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرله والصراع" . رسالة ماجستير غير منشورة. الاردن . جامعة الشرق الاوسط-كلية الآداب والعلوم.
16-قاسم، سعيد . (2018) . "المناطق المتنازع عليها.. خزّان الصراعات الأزلية " . معهد واشطن لدراسات الشرق الادنى .
17- سعيد، عبد الرحيم . (2017) . " استفتاء كردستان وأثره على سورية والمنطقة ".تقدير موقف. تركيا . جسور للدراسات .
18-يوسف، عبد الرقيب . (1972) . الدوستكية في كردستان الوسطى الدولة المروانية الدوستكية الكوردية. بغداد . مطبعة اللواء.
19-الجبوري ، علاء عبيس راضي . (2023) . " تعدد مراكز اتخاذ القرار الامني واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003" . اطروحة دكتوراه غير منشورة . بغداد . جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية .
20- هانور ، لاري ولوريل ميلر. (2012) ." التسوية في كركوك الدروس المستفادة من مستوطنات الصراعات العرقية والإقليمية السابقة " . الولايات المتحدة . مؤسسة راند(RAND).
21-لجنة تنفيذ المادة 140 تجدد التأكيد على الغاء قرارات "شؤون الشمال" وعدم تجديد العقود الزراعية للوافدين, رقم الكتاب(2216) .
22-مجموعة الازمات الدولية. (2018) . " الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة " .
23-مجموعة مؤلفين. (2022) . " صياغة رؤية دستور ية جديدة للعراق " . بغداد . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ومركز رواق للسياسات العامة .
24-سعيد ، محمود شاكر وخالد بن عبد العزيز الحرفش. (2010) . مفاهيم أمنية. الرياض . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
25-معاهدة سيفر 1920. (2006) . الدوحة . مركز الجزيرة للدراسات .
26-المناطق المُتنازَع عليها في العراق: مُعضِلة الأمن والجغرافيا السياسية. (2021) . ابوظبي . مركز الامارات .
27- العنبكي، طه حميد حسن . (2024) . " الدستور العراقي بين التعديل والتبديل ". مجلة اوراق سياسية- وحدة البحوث والدراسات الاستراتيجية. الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية .
28-سلوم، سعد . (2013) . " التنوع الخلاق: خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق". عرض وحدة البحوث والدراسات. كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

29-خلف ,نور رعد ,(2024) , المجتمع العراقيّ بين الإبادة الثّقافيّة ومنظومته القيميّة قراءة في الأنسنة الحضاريّة, مجلة اداب المستنصرية , المجلد48, العدد108, كلية الاداب , قسم الانسانيات ,جامعة المستنصرية .

30-احمد عدنان كاظم , (2016) , إشكالية نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية إلى الإدارات المحلية في العراق رؤية تحليلية في الواقع والطموح, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , المجلد 13,العدد53, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , جامعة المستنصرية .

31- الجحيشي، كاظم . (2021) . ما يحدث في كركوك سببه تخبط القرار الامني و عدم وحدوية القرار. برنامج جدل عراقي. الحلقة(71) بعنوان مراجعة امنية لما بعد هجوم كركوك. مقابلة مع قناة سامراء الفضائية .

32-مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع أحد قادة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، كركوك, ينظر الى إصلاح الوضع الأمني في كركوك, تقرير الشرق الأوسط رقم 215. مجموعة الازمات الدولية.

33-كرم, ادهم . (2020) . " داعش ..استراتيجية جديدة: الولايات الجغرافية.. مناطق الدعم و التأثير " . https://www.europarabct.com

34- المستقبل للدراسات ، (2020) . " انعكاسات سلبية: تداعيات تصاعد خلافات بغداد وأربيل بشأن المناطق المتنازع عليها " /https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5832

35-تعرف على مضمون المادة 140 من الدستور العراقي(2017) . https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/10/6.

36-مصطفى، حمزة . (2023) . "بغداد وأربيل تشكلان «قوات مشتركة» لضبط خطوط التماس في المناطق المتنازع عليها " /https://aawsat.com

37-حاجي، رفعت و ديندار زيباري . (2025) . " ينتقد أداء المنظمات الدولية ويطالبهم بدعم حكومة كوردستان لخدماتها الإنسانية " . https://kurdistantv.net/ar/news/127572.

38-سالم، زيد . (2022) . " المناطق المتنازع عليها في العراق: بيئة جاذبة للجماعات المسلحة". https://www.alaraby.co.uk/politics

39-حسين، سعد . (2021) . " عقدة المناطق المتنازع عليها في العراق يجعلها منطلقا لعمليات تنظيم الدولة " . https://www.aljazeera.net/politics/2021/12/3

40-احمد، سوار . (2018) . " مسرور بارزاني يشدد على "إدارة مشتركة" في المناطق المتنازع عليها " https://www.kurdistan24.net/ar/story/291061

41-سلام، عبد الله . (2022) . " توجيه الحكومة العراقية لتفعيل المادة 140.. هل يجدد خلافات بغداد مع كردستان؟ " https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/4/-140

42-محمود، كفاح . (2025) . " كركوك... بين النفط والهوية " /https://aawsat.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0